# النخب الاسلامية وتجربة الانتقال الديموقراطي بتونس: دراسة حركة النهضة الإسلامية (2011-2019)

# The Islamic Elites and the Experience of Democratic Transition in Tunisia: A Study of the Ennahda Movement(2011-2019)

منى طواهرية*

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج – الجزائر

mouna.touahria@univ-bba.dz

تاريخ الارسال:02 /04/ 2025 تاريخ القبول:05 /05/ 205 تاريخ النشر:2025/06/04

**ملخص:**

يهدف المقال لإبراز دور النخب الإسلامية في مسار الانتقال الديمقراطي الذي شهدته تونس عام 2010، في سياق ما يُعرف بثورات الربيع العربي. حيث تميزت هذه الفترة بمجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية التي أسهمت في إعادة تشكيل المشهد السياسي التونسي، ووسط هذا التحول، برزت الأحزاب والنخب السياسية، على اختلاف أيديولوجياتها ومرجعياتها الفكرية، كلاعبين أساسيين في إعادة صياغة الواقع السياسي. مثّلت في ذلك حركة النهضة الاسلامية الفاعل المحوري في هندسة وهيكلة المرحلة الانتقالية بتونس من خلال التأثير في رسم السياسات الكبرى، ونتيجة لذلك أرست أسس الاستقرار السياسي في فترة ما بعد الثورة، حيث استطاعت حركة النهضة الحفاظ على قاعدة جماهيرية كبيرة، وقد ساهم قرار انسحابها من الحكومة الائتلافية في استمرارية التجربة الديمقراطية التونسية، مقابل دول أخرى فشلت في عملية الانتقال الديمقراطي.

**كلمات مفتاحية:** النخب الإسلامية. الربيع العربي. حركة النهضة. الانتقال الديمقراطي. تونس.

**Abstract**:

The article aims to highlight the role of Islamic elites in the democratic transition process that Tunisia experienced in 2010, within the context of what is known as the Arab Spring revolutions. This period was marked by a series of political and social transformations that contributed to reshaping the Tunisian political landscape. Amid this transformation, political parties and elites, with their diverse ideologies and intellectual references, emerged as key players in reshaping the political reality. In this context, the Ennahda Movement played a central role in shaping and structuring Tunisia's transitional phase by influencing the formulation of major policies. As a result, it laid the foundations for political stability in the post-revolutionary period. The Ennahda Movement was able to maintain a large popular base, and its decision to withdraw from the coalition government contributed to the continuity of the Tunisian democratic experience, in contrast to other countries that failed in their democratic transition process.

**Keywords**: Islamic elite. Arab Spring. Ennahda Movement. democratic transition. Tunisia.

*المؤلف المرسل

**مقدمة**

شهدت تونس منذ الاستقلال العديد من التحولات السياسية والاجتماعية، لعل أبرزها ما يسمى ب "الحراك الاجتماعي" الذي اندلع مع نهاية سنة 2010، والذي تباينت التفسيرات المتداولة بشأنه بين من ربطه بالفشل الاقتصادي، ومن اعتبره نتيجة للعجز الديمقراطي الذي ميّز تونس وغيرها من الدول منذ الاستقلال.

والواقع أن الديمقراطية كانت غائبة منذ الاستقلال في تونس، سواء كإيديولوجيا أو كنظام حكم، فوجود بعض من مؤشراتها مثل الانتخابات والتعددية الحزبية خلال بعض الفترات التاريخية لم يكن كافيا لجعل تونس دولة ديموقراطية، بل أصبحت مع مرور الوقت من دول "الاستعصاء الديموقراطي" والتي تتميز عادة بالاستمرار في تأجيل المشروع الديموقراطي بذرائع أولها ترميم مخلفات الاستعمار وبناء الدولة، وآخرها الحفاظ على تماسك المجتمع.

في المقابل لم يمنع هذا الواقع الذي يميز تونس في علاقتها مع الديموقراطية من بروز فواعل سياسية في شكل نخب ذات انتماءات أيدولوجية متباينة، لعبت دور المعارضة السياسية ومارست أدوارا هامة في مختلف المحطات التاريخية الهامة التي شهدتها تونس مثلما حدث سنة 2010 حينما عايشت تجربة الانتقال الديموقراطي، وبرزت خلاله النخب الاسلامية ممثلة في حركة النهضة المعروفة تاريخيا بمعارضتها للنظام في تونس، بل إنها برزت وبقوة خلال مرحلة الانتقال الديموقراطي.

بناء عليه، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور النخب الإسلامية (حركة النهضة الاسلامية) في هندسة مسار الانتقال الديموقراطي في تونس خلال الفترة(2011-2019)، وذلك من خلال الإجابة عن الاشكالية التالية:

**كيف أثرت النخب الاسلامية في مسار الانتقال الديموقراطي بتونس؟ وما دور حركة النهضة الاسلامية في هندسة المرحلة الانتقالية بالفترة (2011-2019)؟**

لمعالجة الموضوع ارتأينا تقسيم الدراسة وفق السياق التالي:

**أولا: إشكالية العلاقة بين النخبة السياسية والديمقراطية**

تنطوي دراسة النخبة في أي مجتمع على أهمية كبرى، باعتبارها تسهم بشكل كبير في فهم وتفسير السلطة السياسية داخل الدولة، فداخل أي مجتمع نجد فئة محدودة حاكمة؛ تحتكر أهم المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية..؛ وتلعب أدوارا طلائعية داخل النسق السياسي، وتملك سلطات على مستوى اتخاذ القرارات، أو التأثير في صياغتها في أقل الأحوال. وفئة أخرى واسعة محكومة لا تملك نفس الامتيازات فيما يخص صناعة هذه القرارات.

**1. مفهوم النخبة السياسية**

لم تعد النخب مسألة تندرج ضمن علم الاجتماع السياسي، انما تحتل موقعا مهما وحيويا في المسائل المرتبطة بالسلطة السياسية، وآليات الحكم من جهة، وكذا العلاقة بين الثقافة السياسية في المجتمع بأساسه

الثقافي من جهة أخرى، وقد تباينت المناقشات النظرية والتحليلية حول مفهوم النخبة منذ أواخر القرن التاسع عشر خاصة ما تضمنته كتابات "**ألفريدو باريتو**" الذي ميّز بين نوعين من الصفوة، الصفوة الحاكمة التي تمارس الحكم بشكل مباشر، وصفوة غير حاكمة تتمتع بنفس صفات الصفوة الحاكمة إلا أنها لا تمارس الحكم، وتمثل هاتين الصفوتين الطبقة العليا في المجتمع، أما بقية أفراد المجتمع فيشكلون الصفوة، وهم لا يمثلون وزنا سياسيا كبيرا.

يظهر هذا التصنيف الذي قدمه باريتو، أن السلطة لا تنحصر في يد الصفوة التي تمارسها مباشرة، بل تمتد إلى من يملك التأثير والجاه والشرعية دون موقع رسمي. وهذا ما يفسر التأثير الذي تمارسه القوى الاقتصادية والاعلامية على سبيل المثال، والتي تؤدي دورا هاما في التأثير على القرارات السياسية بطريقة غير مباشرة.

طرح "روبرت دال" تعريفا للنخبة بأنها:"**مجموعة من الأفراد يشكلون أقلية تسود تفضيلاتهم عند حدوث أزمات تكون متعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع**"، حيث ركز دال على الزاوية الوظيفية لفهم النخبة، من خلال ربطها بمفهوم النخبة الكريزوماتية التي تتحدد بمدى قدرتها على مواجهة الأزمات، واتخاذ القرارات الحاسمة، وليس فقط بموقعها، أو سلطتها المستقرة.

في حين أن رايت ميلز تحدث عن "**نخبة القوة**" وهي بالنسبة له تتمثل في الدوائر الإقتصادية، السياسية والعسكرية التي تتدخل، وتشترك في اتخاذ القرارات الرئيسية في المجتمع"، في حين أن أغلب الدراسات تعرف النخبة بأنها: "**الأقلية داخل المجتمع، تمارس نفوذا متنوعا على أن تكون هذه الأقلية متميزة بالتفوق وتمارس نفوذا متفوقا**"[1]

أما عن النخبة السياسية فنجد "بنتام" يقصّر مفهومها على أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين، فالنخبة السياسية حسبه تقتصر فقط على البرلمانيين، الوزراء ورؤساء الدولة بالإضافة إلى كبار الموظفين"، حيث يركز بنتام مفهوم النخبة في كل من يملك السلطة الرسمية، غير أن "موسكا" اعتمد مفهوما أكثر شمولا من خلال تركيزه على الوظيفة السياسية للنخبة، حيث تمثل النخبة السياسية عنده فئة من الناس تمارس السلطة السياسية مباشرة وتكون في وضع تؤثر فيه بشدة في عملية ممارسة هذه السلطة".[2]

تأسيسا عمّ سبق، يظهر أن مفهوم النخبة ليس مفهوما جامدا، بل بنية متغيرة تتأثر بعوامل ثقافية، اقتصادية، سياسية وتاريخية، حيث لم يعد المفهوم يقتصر على المجال السوسيولوجي، بل أصبح مركزيا في تحليل السلطة، وآليات الحكم والثقافة السياسية. وهو ما يعكس أن النخبة ليست فئة ثابتة بل ديناميكية، تتغير أدوارها ووظائفها بحسب السياق، وتجمع بين النفوذ، التميز، والقدرة على التأثير، ما يجعلها عنصرا حيويا لفهم طبيعة الحكم، والتغيير في المجتمعات.

### 2. مفهوم الديمقراطية

يعتبر موضوع الديمقراطية من المواضيع التي شغلت بال الباحثين والمفكرين على مدى عقود من الزمن، حيث حدد الدكتور بطرس بطرس غالي وآخرون مفهوم الديمقراطية على أنها "نظام يستطيع المجتمع في كل مستوى من مستوياته، أن يشارك من خلاله في عملية اتخاذ القرار وممارسة الرقابة عليها، ذلك أن الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية هو الاحترام الكامل لحقوق الإنسان مثلما أكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وكذا إعلان فيينا لعام 1993".[3]

فقد ربط الدكتور غالي الديمقراطية بمنظومة القيم الحقوقية الدولية، حيث يركّز على المشاركة والرقابة، ويعطي وزنا للمستويات المختلفة في المجتمع، ما يعكس فهما للديمقراطية كممارسة متجذّرة لا تقتصر على النخبة السياسية أو المستوى المركزي للدولة، وهو ما يعني ممارسة الديمقراطية كحق من حقوق الانسان على كافة المستويات داخل المجتمع.

حسب "دافيد بيتهام" فإن الديمقراطية تجد نفسها في بعض المبادئ الأساسية، وفي مجموع المؤسسات والممارسات التي يمر من خلالها إنجاز هذه المبادئ، المتمثلة في حق الشعب في التأثير على القرارات العمومية، ومراقبة أصحاب القرار، وكذا الالتزام بمعالجة جميع الأشخاص بنفس الاحترام، وإيلائهم نفس القيمة في اتخاذ هذه القرارات، وهو ما يسمى بمبادئ المراقبة الشعبية والمساواة السياسية.[4]

فالديمقراطية وفق بيتهام ليست مجرد قيم، انما تمثل آليات وضمانات لتجسيد تلك القيم، فهي تجمع بين المبدأ والممارسة، وبين السلطة والمسؤولية من خلال ممارسة الرقابة الشعبية، وتحقيق المساواة السياسية.

وبذلك، فإن جوهر الديمقراطية يكمن أساسا في اختيار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم، وألا يفرض عليهم حاكم يكرهونه، أو نظام يكرهونه، وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ، وحق عزله وتغييره إذا انحرف، وألّا يساق الناس-رغم أنوفهم-إلى اتجاهات أو مناهج اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لا يعرفونها ولا يرضون عنها، فإذا عارضها بعضهم كان جزاؤهم التشريد والتنكيل، بل التعذيب والتقتيل.[5]

هذا يعني أن الديمقراطية تقوم على حق الناس في اختيار من يحكمهم، ورفض الفرض القسري للسلطة أو التوجّهات. فهي ليست مجرد آليات شكلية، بل هي منظومة قيم وممارسات تضمن المشاركة، المحاسبة، والكرامة الإنسانية التي تفسح المجال أمام بناء المجتمعات المستقرة.

### 3.العلاقة بين النخبة والديمقراطية

تعكس العلاقة القائمة بين النخب السياسية والديمقراطية الدور الذي تلعبه النخب السياسية في بناء الدولة وإقامة نسق ديمقراطي أو تعطيله، وقد أثبتت التجارب التحديثية لعدد كبير من الدول أن لكل دولة نموذجها وشكلها من البناء الديمقراطي الذي يتوافق والبنى المجتمعية القائمة، كما أن لكل مجتمع عناصر الدفع التي تسهل ذلك البناء أوتعيقه.

لقد أثارت علاقة النخبة بالديمقراطية جدلا علميا بين أنصار النخبة من جهة، وأنصار الديمقراطية من جهة ثانية، حيث أكد أنصار النخبة على رأسهم "باريتو" أنه لا وجود لديمقراطية حقيقية، وأن القدرات الذاتية للأفراد هي التي تعطيهم حق حكم الناس الأقل تفوقا، فالأغلبية حسبه لا تشكل عالما سياسيا قائما بذاته، وهو الطرح الذي ذهب له "سارتوري" الذي يرى أن دور النخبة في المجتمع يجب أن يكبح جماح الأغلبية حتى لا تسود الغوغائية التي تطيح بالاستقرار السياسي.[6]

في حين ترى بعض الدراسات في النخب السياسية عاملا مثبطا ومعيقا للديمقراطية وبناء المشروع الديمقراطي لأي دولة، من منطلق أن النخبة تمثل فئة قليلة تتمتع بالنفوذ والقوة، أما الديمقراطية فإنها تفترض أن يحكم الشعب نفسه عبر ممثلين ينتخبهم ويعبرون عن إرادته، فالبناء الديمقراطي إنما يستهدف تأسيس نظام قيمي يسمح بالتنافس الحر على القيم، والأهداف التي يسعى إليها المجتمع، وإتاحة حرية السعي لإعلاء مصالح المجتمع المدني والسياسي، ويكون هذا البناء مرتكزا على ضمانات حرية التعبير وتكوين المنظمات والانضمام إليها وإعطاء أهمية الانتخابات الحرة المفضية إلى التداول السلمي على السلطة وتوسيع أفق المشاركة.[7]

فبناء الديمقراطية بذلك يعتمد بدرجة كبيرة على نوعية النخب الحاكمة، ومدى استعدادها وقدرتها على خلق القاعدة المادية المتينة للعقد الاجتماعي المزمع تحقيقه، فالتحول الديمقراطي قد يحدث نتيجة إرادة نخبة ديمقراطية مستنيرة تأتي بعد انهيار نظم سلطوية أو استبدادية.

لذلك، يؤكد كل من "دياموند لاري"، و"جون لينز"، وكذا"مارتن ليبست" الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة لإدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي، مع إدراك أن استمرار هذه القيادة في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور هام في عملية التحول الديمقراطي، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل، وهناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو الخيار الديمقراطي كتردي الشرعية السياسية للنظام، واعتبار الديمقراطية بديلا عن النظام السلطوي الذي فقد مبررات وجوده ولم يعد قادرا على مواجهة الضغوطات الداخلية والخارجية، ناهيك عن اعتقاد القادة أن التحول سينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع كزيادة الشرعية الدولية، والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة، وفتح باب المساعدات الاقتصادية والعسكرية. كما أن إدراك القادة بأن تكاليف البقاء في السلطة مرتفعة للغاية، وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول خاصة مع انقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة.[8]

بذلك تؤدي النخب السياسية دورا هاما في التحول الديمقراطي ضمن مجموعة من القيم والايديولوجيات، والتي تتطلب إعادة تكييف البيئة الاجتماعية التقليدية نحو بيئة حضارية، وهو ما يدعو بدوره إلى بناء الهياكل المؤسسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية (.....) وتحاشي الانقطاعات والتراجعات والانقلابات"، هذا يعني الانتقال من النموذج الكلي الشمولي القائم على هيمنة الدولة على كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى نموذج يُظهر نوعا من التنازل عبر السيطرة التقليدية على قطاعات الحياة في أفرعها المختلفة دون التخلي عنها تماما من حيث المبدأ.[9]

تبعا لم سبق، يجب النظر للديمقراطية على أنها التحول النهائي لعمليات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية مديدة، وليس كتبديل لتحول فوري، كما أن التوجه نحو التحول الديمقراطي يشكل بداية تأسيس التحول الديمقراطي الذي هو الضامن الوحيد لأن تسير العملية الديمقراطية وفق مسار سليم.

**ثانيا: الحركات الاسلامية في تونس: النشأة والخصائص**

إن الحديث عن نشأة الحركة الاسلامية في تونس لا يمر دون التطرق لدور أبرز وأهم مؤسسة دينية فيها وهو جامع الزيتونة، فقد أدى هذا الأخير دورا كبيرا في الدفع بظهور تنظيمات ذات توجهات دينية إسلامية في تونس منذ العهد الاستعماري، وذلك بالوقوف ضد المشاريع الثقافية الفرنسية التي كانت تهدف إلى فرنسة تونس، وضمها إلى دائرة التغريب مثلما كانت تحاول أن تفعل في الجزائر وباقي المستعمرات.

والواقع أن مساهمة جامع الزيتونة لا تقتصر على تونس فقط، فقد ساهم هذا الأخير في تأطير العديد من الشخصيّات المغاربية التي قادت النضال في الحركات الوطنية عبر المغرب العربي، حيث كان مناهضو الاستعمار يلجؤون إلى هذه المؤسسة الدينية سعيا منهم إلى بناء ثقافتهم وتعليمهم الإسلامي، لهذا فقد أدى دورا كبيرا في ظهور الحركات الاسلامية ليس في تونس فقط بل في كل الأقطار المغاربية، حيث بدأت التحركات الأولى لإنشاء هذه الأخيرة من داخله بقيادة بعض الشخصيات، مثل: عبد القادر سلامة، والشيخ بن ميلاد ولعل أبرز الحركات الاسلامية التي نشأت في خضمه هي حركة الاتجاه الإسلامي.[10]

عمل رواد هذه الحركة وخاصة راشد الغنوشي، وعبد الفتاح مورو على الترويج لأفكارهم وسط النخبة المثقفة، فكانوا يدعون إلى الدين الإسلامي باعتباره البديل الحضاري الوحيد لمواجهة حملات التغريب التي كانت تستهدف تونس وشعبها، حيث تم إصدار العديد من المقالات في جريدة الصباح اليومية، ومجلة المعرفة بقلم راشد الغنوشي التي كانت تعتبر خلال عامي 1979 و1981 منبرا للتعبير بحرية عن معارضة الحضارة الغربية، وإفرازاتها الماديّة وانعكاساتها على الأمة الإسلامية، بعد أن شهدت هذه الفترة انفتاحا نسبيا في الحقل الإعلامي، مما أتاح للغنوشي ورفاقه فرصة نشر مقالات فكرية تدعو إلى الإسلام كبديل حضاري.

بعد الاستقلال، وتحديدا في سنة 1979، تم عقد أول اجتماع علني لحركة الاتجاه الإسلامي التونسية بعد سنوات من الاجتماعات السرية، حيث تقرر تأسيس أول تنظيم إسلامي في تونس سمي بالجماعة الإسلامية

اقتداءً بجماعة الإخوان المسلمين في مصر، التي كانت السبب في انتشار ظاهرة الإسلام السياسي في مختلف بقاع العالم.[11]

والواقع أن ظهور الحركة الاسلامية في تونس كأحد الفواعل النخبوية قد جاء مسايرا لما عاشه المجتمع التونسي في ذلك الوقت، حيث سيطرت عليه مظاهر الصراع بين دعاة التغريب، ودعاة الأصالة في ظل تغلغل ممارسات الحزب الحاكم آنذاك (الحزب الدستوري)، والتي كانت تعمل على تكريس المظاهر الغربية.

فقد كان تاريخ الحركة الاسلامية في تونس هو نفسه التاريخ الموازي للبورقيبية، وما حملته وكرسته من ايديولوجيا تغريبية في المجتمع التونسي بسبب انبهار الحبيب بورقيبة بالثقافة الغربية لدرجة الاستياء من الثقافة العربية، وما تحمله من عقائد دينية اسلامية[12]، لتشكل هذه الأفكار مصدر قلق وتخوف لدى الإسلاميين لما كانت تحمله من تهديد للثقافة والهوية التونسية، ما دفع الحركة الإسلامية التونسية للتركيز على الجانب الفكري والتربوي والثقافي، وقد جاء في بيانها التأسيسي ما يلي:[13]

- بعث الشخصية الإسلامية لتونس حتى تستعيد مهمتها كقاعدة كبرى للحضارة الإسلامية بأفريقيا، ووضع حد لحالة التبعية والاغتراب والضلال.
- تجديد الفكر الإسلامي على ضوء أصول الإسلام الثابتة، ومقتضيات الحياة المتطورة، وتنقيته من رواسب عصور الانحطاط وآثار التغريب.
- إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية، وتوزيع الثروة بالبلاد توزيعا عادلا على ضوء المبدأ الإسلامي "الرجل وبلاؤه، الرجل وحاجته" أي (من حق كل فرد أن يتمتع بثمار جهده في حدود مصلحة الجماعة وأن يحصل على حاجته في كل الأحوال) حتى تتمكن الجماهير من حقها الشرعي المسلوب في العيش الكريم، بعيدا عن كل ضروب الاستغلال والدوران في فلك القوى الاقتصادية الدولية.

تزامن الاعلان عن ميلاد حركة الاتجاه الإسلامي مع إعلان بورقيبة عن معارضته لنشأة الأحزاب السياسية، وذلك بعد انتهاء أشغال المؤتمر الطارئ للحزب الدستوري الليبرالي المنعقد في 10 أفريل1981، حيث شكّل هذا الإعلان دافعا قويا للحركة من أجل الدخول في مجال التنافس السياسي، لذلك تم اتخاذ جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تطوير قدرة الحركة على التكيف مع شروط النظام، وإعلان قبولها لقواعد اللعبة السياسية المحددة، وهو ما برز في البيان التأسيسي للحركة الذي أكد على التزام الحركة بالعمل السياسي بعيدا عن التأثير الطاغي للدين الإسلامي الذي تم التأكيد على أن دوره سيبقى ارشاديا وتوعيا فقط من أجل المساهمة في نهضة تونس.[14]

بعد تقديم حركة الاتجاه الاسلامية لطلب الترخيص للسلطات التونسية تم رفض الطلب لاعتباره يتعارض مع طبيعة النظام في تونس، وهو النظام الذي يعترف فقط بحزب سياسي واحد "حزب التجمع الجمهوري"، فهو يحمل شرعية تاريخية خولته ليكون الحاكم الوحيد، غير أن هذا الرفض لم يمنع الحركة من العمل السياسي بشكل غير رسمي من خلال نشر البيانات والتقارير، وعقد المؤتمرات والمطالبة بإجراء حوار وطني حول قانون الأحوال الشخصية الذي كان من أكثر النقاط إثارة للجدل في تونس.[15]

لم يدم هذا الحال طويلا حتى أعلنت السلطات التونسية عن عدم شرعية نشاط الحركة، فقد تم إلقاء القبض على راشد الغنوشي في جويلية 1981 رفقة مجموعة من قيادة حركة الاتجاه الإسلامي بتهمة الانتماء إلى جمعية غير مشروعة، وحكم عليه بالسجن مدة 10 سنوات، وتم إطلاق سراحه في 02-08 1984 -بعفو رئاسي بعد وساطة من رئيس الحكومة آنذاك محمّد المزالي.[16]

في مرحلة لاحقة، حاول بن علي إظهار تسامحه مع نشاط الإسلاميين من خلال الإفراج على قادة الحركة الإسلامية، وعلى رأسهم راشد الغنوشي الذي أعلن بعد خروجه من السجن عن تأييده للنظام الجديد، خاصة وأن هذا الأخير قد اتخذ عدة قرارات كانت توحي برغبته القوية في القيام بإصلاحات سياسية جذرية في تونس، ولعل أبرز تلك القرارات ما يلي:[17]

- القيام بمجموعة من التعديلات الدستورية المكرسة لإعلاء سيادة القانون، وإقرار تعدد الأحزاب ومشروعيتها التي لا تقبل المناقشة.
- إطلاق سراح حوالي 600 سجين عضو في حركة الاتجاه الإسلامي.
- إصدار ميثاق وطني باشتراك مختلف الفاعلين، حيث نص على دعم الديمقراطية، وهوية تونس العربية والإسلامية، إضافة إلى اعتبار التعريب مطلبا حضاريا.

لتعلن حركة الاتجاه الإسلامي بعد هذه القرارات عن عودتها إلى النشاط السياسي تحت مسمى " حركة النهضة"، بعد أن تم حذف عبارة " إسلامية" من اسمها تجنبا لأي مضايقات قد تنتج عن اعتبارها حزبا دينيا، وباشرت بعدها انخراطها في الساحة السياسية التونسية من خلال المشاركة في انتخابات سنة 1989، حيث بنت لنفسها قاعدة شعبية دفعت النظام على التوجس منها، ما أدى إلى تغيير طريقة التعامل معها بالتضييق على نشاطها، إذ أصبحت السنوات التي تلت نهاية التسعينات من القرن العشرين الأسوأ في تاريخ الحركة، بعد أن شهدت خلالها حملة واسعة من الاعتقالات التي طالت المنضوين والداعمين للحركة، وحوكم العديد من قادتها وسجنوا مدى الحياة، فيما هاجر العديد منهم إلى أوروبا، وفي مقدمتهم راشد الغنوشي، وأصبحوا يمارسون نشاطهم السياسي من هناك.[18]

**ثالثا: دور النخب الاسلامية في مسار الحكم الديمقراطي في تونس**

تعد حركة النهضة التونسية أبرز وأقوى حركة إسلامية في تونس، لذلك سنركز في هذا الجانب عليها لما لعبته من أدوار في هندسة مرحلة الانتقال الديموقراطي بتونس، انطلاقا من دراسة تصورها للديموقراطية، وصولا إلى أدائها خلال الحراك الاجتماعي وانتهاءً عند دورها في المرحلة الانتقالية.

**1. موقف حركة النهضة الاسلامية من الديمقراطية**

يعتبر راشد الغنوشي أبو الحركة الاسلامية في تونس ومنظّرها، كما أنه القيادي الأول في حركة النهضة أقدم الحركات السياسية، لذلك فلا عجب أن أفكاره ظلت هي الموجه لها، والمؤثر الكبير في صياغة مختلف برامجها وإعلاناتها، ووجهات نظرها تجاه مختلف القضايا، ومن أبرزها قضية الديموقراطية.

طرح راشد الغنوشي مفهوما جديدا للديمقراطية، وهو الديمقراطية الإسلامية، والذي أكد من خلاله على إمكانية تبني الديمقراطية ولكن بشرط إعادة صياغتها، وقد انطلق الغنوشي في تحديده لمفهوم الديمقراطية الإسلامية من فكرة أن الآليات الديمقراطية يمكن أن تعمل في مناخات ثقافية، وعلى أرضيات فكرية مختلفة، فقد عملت في إطار القيم المسيحية، فأنتجت المسيحيات الديمقراطية، وفي إطار الفلسفة الاشتراكية، فأنتجت الديمقراطيات الاشتراكية، وفي إطار القيم اليهودية، فأنتجت الديمقراطية اليهودية...فهل من المستحيل أن تعمل في إطار قيم الإسلام لإنتاج الديمقراطية الإسلامية؟.

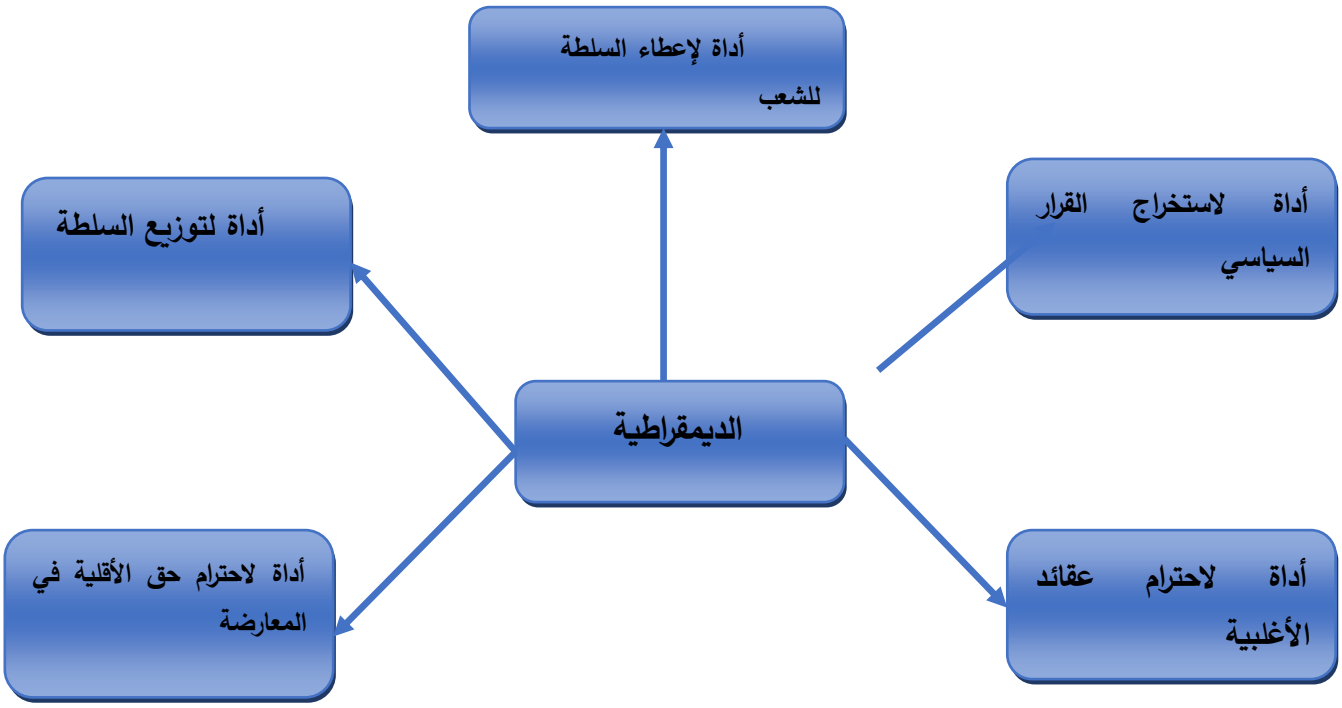
وقد أكّد الغنوشي على دعمه لهذا المسار الذي يمكن أن تنشأ في ظله الديمقراطية الإسلامية، فيقول" ***...نحن مع هذا التوجه ونرى فيه خيرا عظيما لأمة الإسلام الرازحة في ظل الاستبداد فحسب، وحتى صور الحكم الإسلامي مع استبعاد الجهاز الديمقراطي لا تقدم ضمانات كافية، إنما للبشرية كلها، وتجعل البديل الإسلامي ليس قطيعة مع الإرث الحضاري المعاصر وإنما امتدادا يحفظ خير ما في ذلك الإرث.***[19]

تأسيسا على ذلك، نجد أن الديمقراطية في منظور حركة النهضة تشكل خيارا استراتيجيا جاء نتيجة لمسيرة طويلة من المراجعات الفكرية، والمنهجية التي أنتجت جملة من التوجهات المؤصلة للحرية والديمقراطية كمدخل لإصلاح المجتمع، فالغنوشي يفصل بين الديمقراطية كشكل والديمقراطية كمضمون. فالشكل بالنسبة للغنوشي يتمثل في إعلان مبدأ سيادة الشعب، وأنه مصدر لكل سلطة، وهي سيادة يمارسها عبر جملة من التقنيات الدستورية التي تختلف في جزئياتها بين نظام وآخر، ولكنها تتفق على مبادئ " المساواة والانتخاب، وفصل السلطات والتعددية السياسية، وحريات التعبير والتجمع والتنقيب، والإقرار للأغلبية بالتقرير والحكم، وللأقلية بحق المعارضة من أجل التداول، وانتهى تصورها إلى الإقرار للمواطن بجملة من الضمانات الاجتماعية.

أما المضمون فيعبر عن الاعتراف بقيمة ذاتية للإنسان التي يكتسب الفرد بموجبها جملة من الحقوق الفعلية، التي من شأنها ضمان كرامته وحقه في المشاركة الفعالة في إدارة الشؤون العامة، والقدرة على الضغط

على الحاكمين والتأثير فيهم من خلال ما يمتلكه من أدوات المشاركة، والضغط والتأثير في صنع القرار والأمن من التعسف والاستبداد.[20]

**الشكل رقم 01:** عناصر مفهوم الديمقراطية بالنسبة ل راشد الغنوشي




**المصدر**: أبو اللوز عبد الحكيم، الدين والسياسة في تونس أزمة مشروع التحديث وظهور حركة النهضة، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2011، ص 290.

### 2. موقف حركة النهضة من الحراك الشعبي في تونس

شهدت تونس نهاية عام 2010 اندلاع حركات احتجاجية واسعة، على خلفية إقدام الشاب محمد البوعزيزي على إحراق نفسه، ورغم أن هذا السلوك كان ينم عن شعور عميق بالذل والإهانة بعد أن تعرض للضرب من قبل الشرطة، إلا أن ما تلى ذلك من أحداث ومظاهرات كان بسبب ما عاناه الشعب التونسي جراء التراكمات الاجتماعية والنفسية الناجمة عن القمع الممارس من نظام زين العابدين بن علي وبورقيبة قبله.

بدأت الاحتجاجات في الانتشار في باقي أنحاء تونس شيئا فشيئا، فبعد أن كانت مقتصرة على بلدية سيدي بوزيد، امتدت لتشمل مناطق أخرى حتى وصلت إلى العاصمة، غير أن النظام التونسي لم يتوان عن قمعها، حيث قامت قوات الشرطة بالتصدي للمتظاهرين من خلال استخدام الرصاص الحي، ما أدى إلى وقوع العديد من القتلى والجرحى، في ظل منع عمليات إسعاف المصابين، ما زاد من الاحتقان الشعبي والإصرار على البقاء

في الشارع، حيث أخذت الاحتجاجات منحا تصعيديا بعد رفع المتظاهرين شعارات تدعو إلى سقوط النظام، وهوما تحقق في الأخير بعد انسحاب بن علي.[21]

تباينت مواقف الفواعل النخبوية من الحراك في تونس، فبين داع إلى التهدئة ومطالب للنظام بضرورة الاستجابة لمطالب الشعب، برزت النخب الاسلامية بقيادة حركة النهضة الاسلامية، حيث صرّح راشد الغنوشي بعد اندلاع الحراك أنه مجرد تعبير على الفشل الذريع الذي مني به النظام السياسي في الاستجابة لمطالب الشعب وتطلعاته، وفشل المعارضة أيضا في قيادة التغيير "***إن الدكتاتورية تعمل على تدمير المجتمع وتفكيكه وفي الوقت ذاته تعمل على افساد الدولة وتحويلها من جهاز الصالح العام إلى جهاز قمعي رهيب. إنه لا أحد ناطق باسم حزب من الأحزاب التونسية، وإنما هو المجتمع يتحرك من أعماقه مدافعا عن حقه في البقاء***"، كما أشار راشد الغنوشي إلى أن "الثورة" قد أدخلت النظام في حالة الموت السريري، والسؤال المركزي الذي ينبغي طرحه هو من سيخلفه؟، كما وجب التساؤل أيضا عن مدى قدرة المعارضة على استيعاب اللحظة التاريخية وجاهزيتها لاستقبال ما أسماه ب" **عطايا الشعوب الأصلية**".[22]

رغم أن حركة النهضة قد عرفت منذ تأسيسها بمعارضتها للنظام، فلطالما كانت تقمع بسبب ما كانت تدعو إليه من أفكار التغيير وفق توجه إسلامي، إلا أنها لم تؤدي دورا كبيرا في اندلاع الحراك الاجتماعي، فهذه الحركة لم تعلن عن مشاركتها في الثورة، ولم تشارك علنا كما لم تكن طرفا في خلقها.

وبعد سقوط النظام التونسي، منحت حركة النهضة الترخيص لممارسة النشاط السياسي بعد غياب دام لعقود من الزمن، وقد أبانت بعد ذلك على قدرة كبيرة على التكيف مع متطلبات المرحلة التي كانت تمر بها تونس آنذاك، حيث وافقت أكثر من مرة على المشاريع المقترحة من الهيئة العليا، ومنها العقد الجمهوري الذي قبلت به بعد تعديل طفيف، وقانون المناصفة في الانتخابات، وكذلك قبلت بقرار تأجيل الانتخابات.[23]

كما أقدمت حركة النهضة في خضم هذه الأوضاع على إطلاق برنامجها السياسي، الذي حاولت على ضوئه تقديم صورة مغايرة للفكر الذي يميز الحركات الاسلامية بصور عامة، فبرنامج الحركة لم يغفل الاعتزاز بالقيمة الحضارية للإسلام، ولكنه يعترف برصيد الخبرات الوطنية لتونس والخبرة الإنسانية، فهو يرى في الدين مصدرا للإلهام، ويسعى إلى عدم فصله عن مجالات الحياة المختلفة؛ بحيث أن تعاليمه يمكن أن تكون أساسا لنهضة البلاد دون أن تتعارض مع أفكار الحرية والمساواة والديموقراطية، وهو ما تجسد في البرنامج الانتخابي لحركة النهضة الذي تضمن الأهداف التالية:[24]

- بناء نظام ديمقراطي يقضي على الاستبداد، ويقوم على أساس المواطنة والحريات والكرامة وعلوية الدستور، واحترام القانون، وسائر شروط الحكم الرشيد.
- تطبيق خطة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى توفير الشغل للتونسيين والتونسيات، ومرافق الحياة وتحقيق التنمية الجهوية، ودفع الاستثمار في سائر القطاعات الاقتصادية.
- بناء مجتمع معاصر ومتوازن ومتضامن متجذر في هويته، وفي ثقافة عصره، ينمي موارده البشرية يدعم موقعه وإشعاعه في العالم.

كما عبرت الحركة عن تصورها لموقع الدين في الدولة، من خلال المبادئ التي أوردتها ومنها:[25]

- تونس دولة حرة مستقلة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها، وتحقيق أهداف الثورة أولويتها.
- نؤمن بقيمة الإنسان هدفا ووسيلة للتنمية الشاملة، فهو جوهرها وهدفها، لذلك تعتبر الحركة العمل أصل القيمة والكسب، وسبيل إيجاد الثروة، فلا تنمية شاملة إلا بالعمل.
- تؤمن حركة النهضة بضرورة إرساء منظومة قيمية متكاملة، تقوم على جملة من القيم النابعة من المخزون الثقافي، والحضاري للمجتمع التونسي، وهويته العربية والإسلامية، مثل مفهوم التكافل والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد وترشيد الاستهلاك، والابتعاد عن سلوكيات التبذير وهدر الثروات.
- تعمل حركة النهضة على المساهمة في إرساء حداثة حية ومبدعة، تجمع بين التجذر والانفتاح على مقتضيات العصر.

### 3. دور حركة النهضة في إدارة المرحلة الانتقالية

نظمت تونس بعد الحراك أول انتخابات لها، تمثلت في انتخابات المجلس التأسيسي يوم 23 أكتوبر 2011، وهي الانتخابات التي شهدت مشاركة عدد كبير من الأحزاب السياسية، وصل عددها 100 حزب سياسي، يتنافسون على 217 مقعدا، وقد أسفرت هذه الانتخابات عن تحقيق حركة النهضة لفوز كبير باستحواذها على أكبر عدد من أصوات الناخبين، حيث تحصلت على 89 مقعدا داخل المجلس، وهو ما مكّنها من الهيمنة على المجلس التأسيسي والحراك السياسي والدستوري في تونس.[26]

اتسمت المرحلة الانتقالية بجنوح أحزاب الترويكا، بقيادة "حركة النهضة" نحو الانفراد بقيادة البلاد، والعمل على تهميش المعارضة، مما أدى إلى تجدد حالات الاحتقان والتصادم، حيث حصلت القطيعة بين الأغلبية التي حكمت لمدة سنتين والأقلية المعارضة، وهو التصادم الذي فتح المجال للبحث عن صيغة توافقية حفظا للوحدة الوطنية، والحيلولة دون انهيار التجربة برمتها بالطريقة نفسها التي حدثت في مصر. ورغم صعوبة الأمر لعدم

تعود التيارات السياسية والإيديولوجية في تونس على التعاون والعمل المشترك – فقد ظلت لسنوات تحت رحمة الحزب الواحد فاكتسبت ثقافته وتنامى لديها الشعور بالرغبة في السيطرة والاستحواذ على السلطة– وهو ما كشفت عنه حركة النهضة التي وجدت نفسها مضطرة للبحث عن حلفاء لها يساعدونها على تشكيل حكومة ذات أغلبية في المجلس التأسيسي، لأنها وإن حصدت 91 مقعدا، إلا أنها لم تكن قادرة على الحكم لوحدها، مما دفعها نحو التحالف مع حزبين تختلف معهما في المرجعية الايديولوجية، وهما حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بميوله الليبيرالية والعروبية، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، وبذلك ولدت حكومة الترويكا.[27]

بعد نجاح حركة النهضة في تكوين تحالف داخل المجلس التأسيسي جاءت مرحلة صياغة الدستور، وهي المرحلة التي خلّفت جدلا كبيرا في تونس، فحركة النهضة قدمت مسودة تعكس توجهها إلى تعزيز البعد الاسلامي في هوية الدولة وترسيخه، على الرغم من أن السبق هو للبعد العربي من حيث الصوغ الدستوري للكثير من النصوص، غير أن ذلك خلّف وضعا يشوبه التناقض، فتارة يجري النص على أن تونس دولة مدنية، وأخرى يحضر فيها الإسلام عنصرا رئيسا في هوية الدولة، كما يوحي به النص على أن العربية الإسلامية تشكل مقومات الهوية للشعب التونسي، في إشارة واضحة من واضعي هذه المسودة إلى عدم تجاوز الإسلام، وتجاهل دوره كمكون في الهوية الجمعية التونسية بما فيها هوية الدولة.[28]

إن هذا التردد بشأن هوية الدولة في تونس سرعان ما تحول إلى قضية تباينت حولها التفسيرات والتحليلات والمواقف، فقد أشار بعض الحقوقيين في تونس مثل قيس سعيد، وشفيق صرصار، وعياض بن عاشور أن مسودة الدستور جاءت حافلة بالتناقضات، فالمادة 141من المسودة مثلا نصت على أنّ الإسلام هو دين الدولة إلا أنها أكّدت الطبيعة المدنية لها أيضا، وهو ما خلق مساحة غامضة لصراع محتمل.[29]

كما نصّت المسودة على أنه لا يمكن إلا لمسلم أن يصبح رئيسا، وهذا شرط إقصائي يتعارض مع مبادئ المساواة أمام القانون التي تمّ ذكرها في أجزاء أخرى من المسودة، وهو ما يعكس بناء تصورات حول الحركة تفيد بنيتها في فرض الشريعة "بشكل غير مباشر"، وهذا رغم تأكيد الحركة بعدم نيتها في اعتماد الشريعة أو فرض نمط حياة معين في الدستور، حيث أشار الغنوشي بنفسه في مقابلة أجراها في صيف 2011 قائلاً" ***:الإسلام فلسفة وليس مجرد أحكام .إنه يولي اهتماماً بالنيات والمقاصد .إنه مجرد ومرن .لا تقتصر الشريعة على الحدود أي العقاب فقط على الناس أن يفهوا ذلك أولاً ...إنهم يخشون كلمة شريعة إنهم لا يفهمون معناها الحقيقي***"[30]،غير أن المعارضة السياسية لم تقتنع بكل تلك التفسيرات، واتهمت حركة النهضة بتوظيف الدِّين عبر تقديم نفسها على أنها هي المتحدث باسم الإسلام، وكان الرفض هو مصير مقترحات الحركة في مسودة الدستور الجديد، فقررت الحركة بعدها رغم تمتعها بالأغلبية عدم إدراج كلمة الشريعة في الدستور وهو موقف فريد من نوعه، تعزز أكثر بعد أن قررت الحركة الانسحاب من الحكومة الائتلافية، وترك مسؤولية صياغة الدستور لقوى أخرى، وذلك على خلفية انفلات الوضع الأمني في البلاد وتجدد المظاهرات والإضرابات.[31]

**الخاتمة**

بصل بنا النقاش في هذه الدراسة إلى أن النخبة الإسلامية في تونس أدت دورا محوريا في مسار الانتقال الديمقراطي، وذلك بفضل موقعها كقوة معارضة فاعلة. ورغم التحديات التي فرضتها طبيعة العلاقة بين الهوية الإسلامية ومتطلبات الديمقراطية، أظهرت هذه النخبة قدرة ملحوظة على المناورة السياسية وتحكم في دواليب العمل السياسي، ما منحها تفوقا على النخب السياسية الأخرى، وحظيت بتأييد شعبي واسع مكّنها من الفوز في الانتخابات. ومع ذلك، كشفت المرحلة الانتقالية عن تخوف الشارع التونسي تجاه النخب الإسلامية التي وجدت صعوبة في التخلي عن بعض جوانب أيديولوجيتها في بعض المواقف. إلا أن الانسحاب من الحكومة الائتلافية يظل من أبرز إسهاماتها، حيث ساهم هذا القرار في الحفاظ على استقرار التجربة التونسية، في ظل فشل التجارب المماثلة في دول أخرى.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- مثّلت النخبة الإسلامية فاعلا رئيسيا في الانتقال الديمقراطي بتونس بعد ثورة 2011.
- أدى تعاون حركة النهضة مع أحزاب سياسية غير إسلامية إلى تشكيل حكومة ائتلافية أرست أسس الاستقرار السياسي في فترة ما بعد الثورة.
- رغم تفوق النخب الإسلامية إلا أنها لم تستطع التخلي عن أيديولوجيتها الإسلامية، وهو ما أدى إلى توجس الشارع التونسي منها.
- استطاعت حركة النهضة الحفاظ على قاعدة جماهيرية كبيرة، لكن مع مرور الوقت بدأت تظهر توترات داخلية في الحركة حول استراتيجيات الحكم والتوازن بين الأيديولوجيا والممارسة السياسية.
- ساهم قرار انسحاب النخبة الإسلامية من الحكومة الائتلافية في استمرارية التجربة الديمقراطية التونسية.

**الهوامش:**

[1] Luis Garrido Vergara, Elites, Political Elites And Social Change In Modern Societies, Revista De Sociología, Nº 28,2013, P. 31

[2] Bagirov, S. K, Political Elite And Political Culture : A Political-Philosophic alanalysis Of The Problem Of Governance And Subordination. Universidad Y Sociedad, N°03, 2023,P 585.

[3] Boutros Ghali, Boutros Et Al, The Interaction Between Democracy And Development : Executive Summary, Document De Programme Et De Réunion, Unesco,2003, P10.

[4] كريمة بلهواري، النخبة الحاكمة والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2017، ص49.

[5] معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عن: يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام: مكانتها، معالمها، طبيعتها، موقفها من الديمقراطية والتعددية والمرأة وغير المسلمين، بيروت، دار الشروق، ط1، 1999، ص132.

[6] يوسف حسن يوسف، علم الاجتماع السياسي، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي،2016، ص71.

[7] عائشة سالمي، دور النخبة السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية "دول ما بعد الحراك العربي"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد01،2021، ص197.

[8] فتيحة طبيب، التحول الديمقراطي: دراسة في الأسباب والعوامل، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، العدد01، نوفمبر 2022، ص04.

[9] نسرين نموشي،" التحول الديمقراطي: مقاربة مفهومية ونظرية"، مجلة دراسات سياسية وقانونية، العدد01، 2018، ص52.

[10] أسماء تمام قطاف، دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية حركة النهضة التونسية نموذجا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص140.

[11] يحيى أبو زكرياء، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، لبنان، دار الفارابي، 2001، ص25.

[12] حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديموقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1996، ص230.

[13] راشد الغنوشي، من تجربة الحركة الاسلامية في تونس، تونس، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، 1993، ص290

[14] عبد الحكيم أبو اللوز، "علاقة الحركات الإسلامية مع الأنظمة السياسية، الحالة التونسية، 1981-"1991، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 22، ربيع 2009، ص ص 137-152.

[15] عبد الحكيم أبو اللوز، المرجع نفسه، ص 152.

[16] يحيى أبو زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[17] عبد الحكيم أبو اللوز، مرجع سبق ذكره، ص160.

[18] محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس، رسالة ماجستير، جامعة النجاح للدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2016، ص ص 36-37.

[19] راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[20] راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص ص 248-249.

[21] عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص199.

[22] هيفاء أحمد محمد، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، دراسات دولية، العدد 58 ،2013، ص ص 19-48.

[23] راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[24] أسماء تمام قطاف، مرجع سبق ذكره، ص177.

[25] البرنامج الانتخابي لحركة النهضة: نحو اقتصاد صاعد وبلد آمن، تونس، حركة النهضة، 2014، ص07.

[26] فتحي معيفي، النخبة السياسية وإدارة المرحلة الانتقالية في تونس على ضوء ثورة 14 جانفي 2011، مجلة المفكر، العدد01،2024، ص502.

[27] حمزة المؤدّب، خروج النهضة المُرتَبِكْ من الإسلام السياسي، سلسلة دراسات حول الإسلام السياسي، بيروت، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،2019، ص09.

[28] أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص10.

[29] مونيكا مراكس، أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟ دراسة تحليلية صادرة عن مركز بركنجز، فيفري 2014.

[30] مونيكا مراكس، مرجع سابق.

[31] فتحي معيفي، مرجع سبق ذكره، ص520.